المتبـانية "مبنى ومعنى" ضـمن قسم الاسم مثـلا. ولهذا السبب تفقـد دعوتهم إلى إخراج كثير من الأقـسام الفرعية من باب الاسم، ومضاعفـة عدد أقسام الكلم في العربية مشروعيتها إذا راعينا المبدأ المكمّل لمبدإ الكلم.

8 - بعض اجتهادات المحدثين استندت إلى مادّة المضمون

ولعلّ توضـيـحـنا لموقف القـدامى هو الذي يفـسّـر عـجـز المحـدثين عن اكتشـاف قسم جديد للكلم أغفله النحـاة إذ لم تزد اجتهاداتهم على إخـراج أقسام فرعيـة من قسم إلى قسم أو تنزيلها منـزلة القسم القائم برأسه. بل إن اجـتهاداتهم انبنت في بعض الأحيان على مـادّة المضمون كما يدلّ على ذلك تقسـيم تمام حسان للاسم في مـشـروعـه الجديـد. وقد سبـقنا إلى هذه الملاحظـة السيـد م. صـلاح الشريف في بحثه الموسوم. «النظام اللّغوي بين الشكل والمعنى [1]».

ونضيف إليـه أن المحدثين أخطؤوا في تبـويب الكلم التي اقتـرحوها بديلا عن تبويب القدماء لأنهم اعتمدوا دون أن يشعـروا مادّة المضمون لمناقشة تبويب قام على أساس شكل المضمون.

شاهدنا في ذلـك تشكيك ابراهيم أنيس في فائدة التـمييـز بين اسم الجنس والاسم العلم. وشـاهدنا الأهم في هذا المقـام لمنزلتـه في الحركـة اللّغـوية العربيـة المعاصـرة هو تمام حسان حين اقـترح في مشروعـه الجمع في ما سـماه الاسم المعين (وهو القـسم الفـرعي الأوّل ضـمن باب الاسم) بين العـلـم واسم الجنس. وذلك حين يقول: «يشتمل الاسم على خمسة أقسام:

الأوّل: الاسم المعيّن: وهو الذي يسـمي طائفة من المسميـات الواقعة في نطاق التجـربة كالأعلام والأجـسام والأعراض المخـتلفة ومنه ما أطلق عليـه النحاة اسم الجثة. . .» [2]

---

1 حـــوليات الجامعـــة التونسية عدد 17 سنة 1979 ص212، 213.

2 اللغة العربية: معناها ومبناها ص 90، 91.